وزارة العدل
Ministry of Justice
State of Kuwait | دولـــة الكويـت

نشرة الصحافة

اليـــوم:	الخميس
التاريخ :	٩-١-٢٠٢٥

الراي
النيابة العامة

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

حجز صالح الملا لاستمرار التحقيق معه

| كتب أحمد لازم |

قررت النيابة العامة حجز النائب السابق صالح الملا إلى اليوم، لاستمرار التحقيق معه، في قضية أمن دولة بتهمة الطعن بصلاحيات سمو الأمير وسلطاته وإساءة استخدام الهاتف، وذلك بأن نشر تغريدة عبر حسابه في موقع «إكس» خلال شهر مايو الماضي وأنكر الملا التهم الموجهة إليه.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الخميس	٩-١-٢٠٢٥	١٦	١٦٢٧٨

الراي
القضاء

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

براءة المويزري من تهمة إذاعة أخبار كاذبة

| كتب أحمد لازم |

فيما قضت محكمة الجنايات برئاسة المستشار فيصل الحسن ببراءة النائب السابق شعيب المويزري من اتهامات قضية أمن دولة تتعلق بإذاعة أخبار عن البصمة البيومترية، حكمت بحبس مغرّد سوري ثلاث سنوات مع الإبعاد، بتهمة التطاول على مسند الإمارة والإساءة إلى دول عربية في مواقع التواصل وإذاعة أخبار كاذبة.

وفي قضية المويزري، فإن النيابة العامة وجهت إلى النائب السابق أنه من تاريخ 5/ 9 / 2024 حتى تاريخ 29/ 9 / 2024 إذاع عمداً في الخارج أخباراً كاذبة وإشاعات مغرضة حول الأوضاع الداخلية للبلاد، وذلك بأن دوّن ونشر عبر حسابه الشخصي على موقع التواصل الاجتماعي «إكس» وكان من شأن تلك الأخبار والإشاعات إضعاف الثقة بالدولة وهيبتها واعتبارها والإضرار بمصالحها القومية، كما أساء عمداً استعمال وسيلة من وسائل الاتصالات الهاتفية، إلا ان المحكمة امس قضت ببراءته.

وفي قضية المغرد السوري، أسندت النيابة العامة إلى المتهم أنه طعن علناً في حقوق سمو الأمير وسلطته، والتطاول على مسند الإمارة، وذلك بأن أعاد نشر العبارات المبينة بالأوراق عبر حسابه بموقع «إكس»، وقام بعمل عدائي ضد دول أجنبية هي المملكة العربية السعودية، ودولة الإمارات العربية المتحدة، وجمهورية تونس، وذلك بأن أعاد نشر العبارات المبينة بالأوراق عبر حسابه، وهو ما من شأنه تعريض الكويت لقطع العلاقات السياسية.

> **الحبس والإبعاد لمغرّد سوري بتهمة التطاول على مسند الإمارة والإساءة لدول عربية**

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الخميس	٩-١-٢٠٢٥	١٦	١٦٢٧٨

السياسة
AL-SEYASSAH
القضاء

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

استمرار حبس الملا والسعيد

أمرت النيابة العامة استمرار حبس النائب السابق صالح الملا بعد التحقيق معه في قضية أمن دولة عبر موقع التواصل الاجتماعي "إكس" ، الى اليوم لاستكمال التحقيق معه .
واسندت النيابة للمتهم تهمة الطعن بصلاحيات سمو الأمير وسلطاته وإساءة استخدام الهاتف، وذلك بأن نشر تغريدة عبر حسابه في موقع "X" خلال شهر مايو الماضي .
من جهة أخرى، قررت النيابة العامة استمرار حجز الاعلامية فجر السعيد إلى اليوم بتهمة الدعوة للتطبيع مع إسرائيل والإضرار بمصالح الدولة؛ وذلك بناء على شكوى وزارة الداخلية.

الحبس والإبعاد لمغرد سوري

■ جابر الحمود

قضت محكمة الجنايات بحبس مغرد سوري 3 سنوات مع الإبعاد بتهمة التطاول على مسند الإمارة والإساءة للسعودية والإمارات وتونس في مواقع التواصل وإذاعة أخبار كاذبة.
وكانت النيابة العامة، أحالت المتهم إلى المحاكمة بتهم تتعلق بأمن دولة بعدما اتهمته بتدوين العبارات المسيئة من حساب يحمل اسما وهميا في موقع التدوين الاجتماعي "أكس".

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الخميس	٩-١-٢٠٢٥	٥	١٩٧٥٩

السياسة
AL-SEYASSAH
القضاء

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

المحكمة قضت برفض طعن النيابة... والدفاع أكد أن تغريداته نقدٌ مُباحٌ لمسلك موظف عام

"التمييز" تنتصر لبراءة العميد الجارالله من "الإشاعات الكاذبة"

في حكم جديد يضاف إلى سلسلة أحكام القضاء الكويتي الشامخ التي تسطر بحروف من نور، وتنتصر للدستور والقانون وترسخ حرية الرأي في البلاد، وتعزز النقد البناء عبر المنابر الصحافية بمنصاتها المختلفة إلكترونيا وورقيا، قضت محكمة التمييز برئاسة المستشار عبدالله جاسم العبدالله برفض طعن النيابة العامة على الحكم الصادر ببراءة العميد رئيس التحرير أحمد الجارالله، من تهمة "إذاعة إشاعات كاذبة ومغرضة حول الأوضاع الداخلية للبلاد عبر منصة "إكس".

اتهام النيابة

وكانت النيابة قد أسندت إلى العميد الجارالله أنه بدائرة جهاز أمن الدولة في الفترة من 26 ديسمبر 2021 حتى 5 نوفمبر 2022 أنه "أذاع عمداً إشاعات كاذبة ومغرضة حول الأوضاع الداخلية للبلاد، وذلك بنشره التغريدات محل الواقعة المبين مضمونها بالأوراق عبر حسابه الموسوم @ahmadaljaralah ببرنامج التواصل الاجتماعي "إكس" المتاح للكافة الإطلاع عليه داخل وخارج دولة الكويت، وكان من شأنه إضعاف هيبة دولة الكويت واعتبارها والإضرار بالمصالح القومية للبلاد، وذلك على النحو المبين بالتحقيقات.

جناية وجنحة

وأضافت النيابة، إنه أساء عمداً استعمال وسائل الاتصالات الهاتفية باقترافه للجريمة محل وصف التهمة السابقة، وذلك على النحو المبين بالتحقيقات، لافتة الى ان المتهم ارتكب الجناية والجنحة المنصوص عليها بالمادة (15) من القانون رقم (31) لسنة 1970 بتعديل بعض أحكام قانون الجزاء رقم (16) لسنة 1960 والمادة (70) من القانون رقم (37) لسنة 2014 بإنشاء هيئة تنظيم الاتصالات وتقنية المعلومات".

وفيما طالبت النيابة في تقرير اتهامها امام محكمة الجنايات بمعاقبة المتهم طبقا للمادتين سالفتي الذكر، دفع المحاميان ناهس العنزي ود.سعد ممدوح الشمري ببطلان اتهام العميد الجارالله وقدما مذكرة دفاع طالبا في ختامها بالبراءة.

ودفع المحاميان ببطلان صحيفة الاتهام من أوجه عدة، أبرزها انتفاء القصد الجنائي مرورا بعدم توافر الركن المادي للجريمة، والتراخي في الإبلاغ عن الواقعة، وانتهاء بتناقض صحيفة الاتهام بين القيد والوصف، فضلاً عما افترضه الشاهد وسلطة الاتهام - خطأ - من أن المتهم ارتكب الوقائع المزعومة خارج البلاد.

الركن المادي

وأوضح المحاميان أن المادة (1) من قانون الجزاء نصت على أنه "لا يعد الفعل جريمة ولا يجوز توقيع عقوبة من أجله إلا بناء على نص في القانون"، مؤكدا أن "المشرع وحده هو الذي يحدد الجريمة والعقوبة المقررة لها وكل ما يتعلق بها من أركان وعناصر وشروط وظروف، ويضع كل ذلك في النص الخاص بتلك الجريمة، ومن هنا كانت فكرة "النموذج القانوني للجريمة".

وأوضح أن البين من النص سالف الذكر أن القول الفصل في الجناية الماثلة هو التعرف على مدى توافر الجرم الموجب للمسؤولية الجزائية في حق المتهم بشأن الوقائع المقدمة على بساط البحث، أو نفي ذلك الجرم عنه، وراك الهيئة الموقرة وصولا إلى هذه النتيجة يحكمه الدستور القانون.

انتفاء القصد الجنائي

ولفت الدفاع إلى ان الثابت مما جاء بطيات التغريدات والمقالات الصحافية المنسوبة للمتهم أنها رددت ما جاء بوقائع ثابتة بأوراق القضية رقم (1854/ 2021) جنايات، وليس اشاعات كاذبة أو اخبارا مختلقة، وانها تضمنت بعض الوقائع وليس وقائع القضية كلها، ومن ثم يتبين انتفاء القصد الجنائي عن تلك التغريدات محل الاتهام والمنشورة من خلال موقع "تويتر" أو عبر الصحيفة الالكترونية العائدة للمتهم، بحسبان أن النقل للخبر كان جزئياً وليس كاملاً، وهو ما يثبت عدم تحقق الإساءة بحق المتهم عن نقل هذا الخبر.

بطلان الاتهام

وبين أن "الشاهد" وقد سايرته في ذلك سلطة الاتهام قد افترض كل منهما بالخطأ أن المتهم ارتكب تلك الوقائع المزعومة خارج البلاد وتأسيساً على ذلك تم تجريمه وفقاً لنص المادة (15) جزاء سالفة الذكر على الرغم أنه لا يوجد بالأوراق ما يثبت ذلك على الاطلاق.

وذكر أن "السياسة" تم تأسيسها بدولة الكويت وأيضاً حساب "تويتر" الخاص بالمتهم قد أنشأه بدولة الكويت وليس بالخارج، ولا يوجد بالجريدة أو حساب (newspress//192,168,221,4//.http) 166058/09/01/2025/app/paperless/?document_name=../../npspace/file_SEYA#indd&pm_view_type=view_page.p05_2025-01-09 (تويتر) ثمة خبار أو ميزة الكترونية تجعله موجهاً إلى خارج البلاد، ولم يرد بالأوراق ثمة دليل واحد يجزم بأن المتهم أدلى بهذه المقالات أو التغريدات خارج البلاد، أو حتى قاصداً توجيهها إلى خارج البلاد.

شأن داخلي تخاطب المسؤولين

وقال محامي الدفاع في مذكرته ان عبارات التغريدات جميعها تخاطب مسؤولي الدولة المعنيين وتتعلق بشأن داخلي ولم يرد بها ثمة كلمة أو عبارة تشير إلى أنها موجهة إلى أي شخص خارج الكويت، وأخيراً لم يقم المتهم بالإدلاء بهذه التغريدات أي قناة تلفزيونية أو إذاعة خارج البلاد".

لا متابعين من الخارج

وشدد العنزي على أن الأوراق خلت من بيان وجود ثمة متابعين لحساب المتهم أو جريدته من الخارج، والثابت أيضا بصور التغريدات عدم وجود أحد قام بالتعقيب عليها من الخارج اوحتى اطلع على صفحة المتهم بتويتر، وأيضاً خلت الأوراق مما إذا كان لدى المتهم قراء خارج البلاد أصلاً أم لا حتى يمكن تصور توافر العنصر الأساسي لوقوع الجرم، فضلاً عن أن الشاهد وقد تراخى في تحرير محضر الواقعة على نحو أحد عشر شهراً كانت كفيلة بذكره أي أثر ترتب عليها سواء

د.سعد ممدوح الشمري

المحامي ناهس العنزي

بالإيجاب أو السلب خارج البلاد وهو ما لم يرد بالأوراق.

نقد مباح

وأكد المحامي أن الوقائع الموصوفة بأوراق الجناية الماثلة ما هي إلا نقد مباح في مسلك موظف عام يعمل بجهاز أمن الدولة بشأن واقعة تتعلق بأعمال وظيفته بشأن القضية رقم (1854/ 2021) جنايات التي تناولتها التغريدات، وهذا الوصف ينطبق عليه المادة (214) جزاء وليس المادة (15) سالفة الذكر.

شمولية العبارات

وأضاف، بالنظر إلى فعل الإسناد الوارد بصحيفة الاتهام تتبين شمولية العبارات الواردة بها من دون تحديد للوصف المؤثم للجريمة المسندة للمتهم، إذ إنها أحالتها إلى ما ورد بالألفاظ والعبارات الواردة بالتحقيقات، وكان يتعين تحديدها تحديداً قاطعاً.

القيد والوصف

وأوضح أن صحيفة الاتهام قد تناقضت طياتها فيما بين القيد والوصف، حيث ورد بالصحيفة ببند الوصف أن الواقعة حدثت في دائرة جهاز أمن الدولة بدولة الكويت، وجاء بالقيد أن الواقعة حدثت خارج البلاد، وللعلم فإنه لا هذا ولا ذاك يوافق صحيح القانون أو الواقع.

انحسار دائرة الاتهام

وذكر المحامي أنه بالاطلاع على صحيفة الاتهام يتبين أن النيابة العامة اسندت إلى المتهم الجرائم الواردة بالقيد والوصف تأسيساً على العبارات الواردة بالتغريدات على حساب "تويتر" فقط، دون المقالات الواردة بـ"السياسة" التي وردت بالمحضر المقدم من شاهد الواقعة، وعليه فإن دائرة الاتهام قد انحصرت في تلك التغريدات فقط".

تواريخ التغريدات

وأشار إلى أن الاطلاع على تواريخ تلك التغريدات نجد أنها تحمل الكثير من دلائل سوء النية لجهة توجيه الاتهام، مبينا أن تواريخها جميعاً كانت في عام 2021 وشهر يناير 2022، ولم يقم الضابط بتحرير محضره بالواقعة إلا في 23 نوفمبر 2022 أي بعد مرور نحو سنة.

تغريدة حديثة

وعندما تنبه لذلك أتى بأي تغريدة حديثة وألحقها بالوقائع، حيث أرفق بمحضره التغريدة المؤرخة في 5 نوفمبر 2022 واعتبرها خط النهاية للجريمة التي اعتبرها مستمرة منذ عام 2021 حتى نهاية عام 2022 على الرغم أن تلك التغريدة الحديثة التي ألحقها بمحضره دون مبرر لا تحوي ثمة عبارات تشكل جرماً ما بل كانت تتضمن شكرا موجها إلى وزير الدفاع وزير الداخلية بشأن الغاء التحقيقات أو القيود الأمنية وهو الأمر الذي صدر بالفعل من وزير الداخلية وتم نشره بموقع الوزارة وتداولته جميع الصحف الكويتية.

تاريخ المحضر

وبين المحامي أنه بحذف التغريدة المشار إليها المؤرخة في 5 نوفمبر 2022 من الاتهام الموجه للمتهم تكون جميع التغريدات محل الاتهام تواريخها في عام (2021) ويناير (2022)، وعلى الرغم من ذلك لم يقم ضابط الواقعة بتحرير محضره إلا في 23 نوفمبر 2022 أي بعد مرور نحو سنة وهو ما يعد تراخياً في الإبلاغ. وأشار إلى أن "حافظة المستندات المقدمة تضمنت صورة من موقع وزارة الداخلية وصحيفة الرأي وغيرها من الصحف منشور بها الخبر نفسه الذي دونه المتهم بتغريدته المؤرخة في 5 نوفمبر بشأن الغاء التحقيقات أو القيود الأمنية".

التراخي في الإبلاغ

وظلص الى أنه لا يوجد مبرر منطقي لتراخي شاهد الواقعة كل هذه الفترات التي بدأت في 26 ديسمبر 2021، على حد وصفه، متسائلا: كيف للنيابة العامة أن تذكر في صحيفة الاتهام أن الجريمة وقعت خلال الفترة من 26 ديسمبر 2021 حتى 5 نوفمبر 2022 بما تحمله هذه الفترات من امتداد لا يقبله منطق ويخالف الثابت بالأوراق؟!

وشدد على أن هذا التراخي في الإبلاغ إن دل على شيء فإنما يدل على عدم وجود فعل مؤثم في حق المتهم، وأن ما قام به ضابط الواقعة من إجراءات محفوف بالشكوك والظنون واصطناع الدليل إن وجد، وصدرت لغاية كامنة في نفسه.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الخميس	٩-١-٢٠٢٥	٥	١٩٧٥٩

الجريدة
محليات

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

رسوم التقاضي بين رمزية القيمة وجدية الدعوى

التوجه الحكومي لزيادتها وكفالات الطعون قد يعوق حق التقاضي

حسين العبدالله

رغم الاتفاق على أهمية اتخاذ كل ما من شأنه إثبات جدية التقاضي، لتقنين الدعاوى الكيدية، وتذخيف الضغط عن المحاكم، فإن هذا يجب ألا يكون بأي حال على حساب حق التقاضي المكفول للجميع.

في وقت تتجه الحكومة لإقرار مشروع بقانون لتعديل قانون المرافعات المدنية والتجارية بضمن زيادة الرسوم والكفالات المقررة للطعن على الأحكام القضائية، مما قد يسهم في تعويق حق التقاضي، يثور التساؤل حول إقرار التعديل التشريعي ذاته للآليات والأدوات القانونية التي تدعم الوسائل البديلة لحق التقاضي كوسائل التوفيق والتسوية والوساطة القضائية.

ومادامت التعديلات على الرسوم قد ربطت بقضية جدية التقاضي، فإن ذلك الأمر يستدعي النظر إلى حجم الزيادات المتوقعة على الرسوم والكفالات المقررة للطعون وفق حقوق التقاضي وقدرة رافعي الدعاوى على استيفاء تلك الرسوم، بما لا يعطل الحق في التقاضي المقرر دستورياً بموجب المادة 166.

وإذ كان التقاضي أمام المحاكم مقرراً بدرجتي تقاضي، فإن المنطق هو عدم تعويق هذا الطريق الذي يتعين إتاحته للكافة لاقتضاء حقوقها دون تقييد غير مبرر.

ورفع الدعاوى أمام محاكم أول درجة يستلزم رسوماً يتعين تقديرها بما يضمن جدية التقاضي من قبل المتقاضي نفسه عند اللجوء إلى القضاء لرفع الدعاوى والمطالبات أو ممارسة حقه وبين ما يمثله الرسم المقرر على نحو عادل بالحد الأدنى لممارسة حق التقاضي، دون أن يكون الضابط لهذا التقدير هو حصر قيمة الخدمات التي يقدمها مرفق العدالة للمتقاضين لخدمة تلك الدعوى، وإنما يكون رسماً رمزياً، لكن في الوقت ذاته يكون معبراً عن جدية التقاضي، وغير معوق لحق التقاضي بما يجعله بالكاد متاحاً، وهو ما يستدعي التوازن في تقييم الرسوم، وليس على إعمال مبدأ التساوي لتقييم حجم الخدمة مع حجم الرسم المقرر.

كما أن الحق في التقاضي من الحقوق اللصيقة بالإنسان والتي كفلتها كل المبادئ والمواثيق الدولية واتفاقيات العهد الدولي التي انضمت لها الكويت، فضلاً عن الدساتير، ومنها الدستور الكويتي الذي أولى هذ الحق أهمية قصوى عندما كفل حق التقاضي وافرد للمشرع العادي الحق في تنظيمه.

ولذلك، فإن المشرع محاط بضوابط لتنظيم هذا الحق، وإن من شأن تلك الضوابط المقررة لممارسته ألا تكون حائلاً أو مانعاً من ممارسته، وهو ما قد يصمها بعدم الدستورية، إذا ما تسببت في تعطيل أي من الحقوق التي كفلها الدستور.

ومن بين ذلك التنظيم التشريعي الذي قد ينسحب إلى تنظيم حق التقاضي ألا يكون معوقاً أو حائلاً لممارسته، وإلا لازمته شبهة عدم الدستورية، وهو ما يتعين معه النظر عند إقرار قيمة الرسوم القضائية للطلبات أو الكفالات، بألا يكون الطريق نحو تنظيمها قائماً على فكرة التساوي لمقدار ما يسدده المتقاضي للحصول على خدمة حق التقاضي، مع ما يدفعه لتلك القيمة، وإنما يتعين العمل على إقرار رسوم رمزية تضمن عدم إرهاق جيب المتقاضي، وألا تكون سبباً نحو تعويق حقه لدى ممارسته حق التقاضي، وبذات الوقت تضمن ذلك القيمة الرمزية جدية التقاضي التي يراد تحقيقها من الزيادة.

وعليه، فإن تنظيم حق التقاضي يشمل تنظيم جميع الإجراءات المقررة لممارسته كالإجراءات الإدارية لرفع الدعاوى، التي منها سداد الرسوم المقررة للدولة لرفع الدعاوى والمطالبات، والتي من دون رفعها لا يمكن ممارسة ذلك الحق، ولذلك فإن المطالبة بتحقيق التوازن عند تقدير قيمة الرسوم والكفالات المقررة لممارسته ذلك الحق حتى لا ينعت التعديل المتوقع بعدم الدستورية لمصادرته حق التقاضي الذي كفله الدستور وفق المادة 166 منه.

كما أن تقدير قيمة الرسوم المقررة لرفع الدعاوى والمطالبات والكفالات يجب ألا تكون محلاً للمبالغة أو القيد الذي يتسبب في تراجع المتقاضين من احاد الناس عن ممارسة حق التقاضي.

أما الأمر الأخير الذي شملته التعديلات، الذي يستهدف تقييد حق التقاضي بطرق غير عانية أمام محكمة التمييز فيربط الوصول الى المحكمة بالمطالبات التي تزيد قيمتها على 30 ألف دينار. ومثل هذا التقييد من شأنه أن يهدر حق التقاضي للمطالبات التي تقل قيمتها عن هذا المبلغ بما يجعلها نهائية، على الرغم مما قد يشوبها من خطأ في تطبيق القانون أو فساد في الاستدلال بالنتائج التي توصلت إليها.

ومحكمة التمييز اليوم تصدر نحو 8 آلاف طعن قضائي، ما يزيد على 50 بالمئة منها يتم تمييز الأحكام القضائية من قبل محكمة التمييز بسبب ما اعترى تلك الأحكام من أخطاء ومثالب كبيرة استدعت من أعلى جهة قضائية أن تتدخل لتصحيح هذا الاعوجاج، ورفع الظلم الذي أصاب أطراف هذا النزاع وإعادة الأمور إلى نصابها.

وتقليل عدد الطعون التي تصل إلى محكمة التمييز هو إقرار بوجود أحكام خاطئة، لكن السبيل في عدم وصولها إلى محكمة التمييز وقف على أساس قيمي، وهو خطأ وقع به المشرع عندما قرر النصاب القيمي للمطالبات.

وعليه، فإن التقيد بالحالات الخاصة بالطعن في التمييز أمام المحكمة من دون نصابه، وبعد رفع قيمة كفالات الطعن بالتمييز سوف يتسبب في ضبط الطعون أمام محكمة التمييز التي تعاني تراكماً كبيراً، ولسنا بحاجة إلى تفريغ محكمة التمييز من كل المطالبات وتلغي وظيفتها، بذريعة قضية إدارية كالتراكم، بالإمكان حلها دون إهدار حق كالطعن على الأحكام أمام محكمة التمييز.

قصر الطعون للمبالغ التي تزيد على 30 ألف يفرغ دور محكمة التمييز

الوسائل البديلة للتقاضي

الجانب الآخر الذي يتعين أن يشمله التعديل، هو إقرار الوسائل البديلة للتقاضي، بعد ما كشف الواقع العملي اليوم عدم نجاح طريق التحكيم الحر كآلية بديلة عن القضاء.

والسبب في عدم نجاح مثل تلك الآليات المعوقات التي يواجهها التحكيم الحر لدى المحاكم، مما تسبب في بطلان تلك الأحكام أو صعوبة التصديق عليها من قبل المحاكم قبل تنفيذها، فضلاً عن معوقات في آليات تنفيذها ضد المحكوم عليهم.

ونظراً لحاجة المتقاضين والأفراد إلى إيجاد طرق توصلهم لتحقيق مطالبهم من دون اللجوء الى طريق القضاء بات لزاماً وانسجاماً مع التوجه الحديث الذي تأخرنا عن تحقيقه إقرار وسائل التسوية والتوفيق والوساطة القضائية، وذلك بأن يتم تنظيم عملها، وأن يسند الاختصاص لدى ممارستها إما للأجهزة القانونية في الدولة ممثلة بوزارة العدل، بعد ندب أحد من السادة القضاة لتولي إدارتها، أو يصرح لمكاتب المحاماة بممارستها كأساليب وفق نظم وإجراءات منظمة وفق التشريع المطروح.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الخميس	٩-١-٢٠٢٥	٤	٥٨٣٨

الجريدة

اعلان

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

وزارة العدل
إعلان عن بيع عقار بالمزاد العلني

تعلن إدارة الكتاب بالمحكمة الكلية عن بيع العقار الموصوف فيما يلي بالمزاد العلني، وذلك يوم الخميس الموافق 2025/2/6 - قاعة 52 - بالدور الثاني بقصر العدل الساعة التاسعة صباحاً - وذلك تنفيذاً لحكم المحكمة الصادر في الدعوى رقم 2024/8 بيوع كلي.

المرفوعة من: مي نواف الحميدي العتيبي

ضد:

1 - هدى فهد حسان العتيبي
2 - احمد نواف الحميدي العتيبي
3 - عبير نواف الحميدي العتيبي

أولاً: أوصاف العقار

وفقاً لشهادة الأوصاف المرفقة:

عقار الوثيقة رقم 1999/11817 الواقع في جابر العلي - قطعة رقم 2 - قسيمة 200 من مخطط رقم / 25965 - ومساحته 352م².

ملاحظة: توجد مخالفة غرفة بالتحوش من الدواء الخفيفة (غيربي) بمساحة 6م².

- المعاينة:

بجلسة 2019/9/16 قمنا بالإنتقال إلى العقار موضوع الدعوى الكائن بمنطقة جابر العلي قطعة 2 شارع 25 منزل 16، بحضور وإرشاد المدعية مي نواف الحميدي العتيبي، وبحضور السيد خبير الدراية خالد البريوي، وتمت المعاينة على النحو التالي:

- العقار موضوع النزاع مطابق لما جاء بعقد البيع الصادر من حكومة الكويت رقم 11817 والمؤرخ في 24/ 8/ 1999 بمساحة 352م².

- العقار موضوع النزاع عبارة عن بيت سكني يطل على عدد (2) شارع بطن وظهر، ويحده من اليمين ومن اليسار جار.

- الكساء الخارجي للعقار عبارة عن موزاييك، ويوجد عدد (2) سيارات في المواقف الخاصة في البيت (نوع تويوتا).

- تم طرق الباب أكثر من مرة إلا أنه لم يتم فتحه، وتبين وجود قفل حديدي على الباب، كما أن الجرس لا يعمل، وهو مفصول.

- أفادت المدعية بأن العقار يتكون من دور أرضي يحتوي على صالة وغرفتين وعدد (2) حمام ومطبخ وبرواندة، والدور الأول مكون من: 3 غرف + 3 حمامات + صالة + غرفة ماستر + مطبخ تحضيري، وسطح يحتوي على عدد 1 غرفة للخدامة المنزلية والغسيل.

- التكييف عبارة عن تكييف مركزي.

ثانياً شروط المزاد:

أولاً: يبدأ المزاد بالثمن الإسترشادي قدره 260000 د.ك (مئتان وستون الف دينار كويتي)، ويشترط للمشاركة في المزاد سداد خمس (٥) ذلك الثمن على الأقل، بموجب شيك مصدق من البنك المسحوب عليه، أو بموجب خطاب ضمان من أحد البنوك لصالح إدارة التنفيذ بوزارة العدل.

ثانياً: يجب على من يعتمد القاضي عطاءه أن يودع حال انعقاد جلسة البيع كامل الثمن الذي اعتمد والمصروفات ورسوم التسجيل.

ثالثاً: فإن لم يودع من اعتمد عطاؤه الثمن كاملاً وجب عليه إيداع خُمس الثمن على الأقل، وإلا اعيدت المزايدة على ذمته في نفس الجلسة على أساس الثمن الذي كان قد رسا به البيع.

رابعاً: إذا اودع المزايد الثمن في الجلسة التالية حكم برسو المزاد عليه، إلا إذا تقدم في هذه الجلسة من يقبل الشراء مع زيادة العشر محسوباً بإيداع كامل ثمن المزاد، ففي هذه الحالة تعاد المزايدة في نفس الجلسة على أساس هذا الثمن خامساً: إذا لم يقم المزايد الأول بإيداع الثمن كاملاً في الجلسة التالية ولم يتقدم أحد للزيادة بالعشر تعاد المزايدة فوراً على ذمته على أساس الثمن الذي كان قد رسا به عليه في الجلسة السابقة، ولا يعتد في هذه الجلسة بأي عطاء غير مصحوب بإيداع كامل قيمته، ويلزم المزايد المتخلف بما ينقص من ثمن العقار.

سادساً: يتحمل الراسي عليه المزاد في جميع الحالات رسوم نقل وتسجيل الملكية ومصروفات إجراءات التنفيذ، ومقدارها 200 د.ك والتعاب المحاماة والخبرة ومحاريف الإعلان والنشر عن البيع في الصحف اليومية.

سابعاً: ينشر هذا الإعلان تطبيقاً لقانون وبطلب الحاشرين لإجراءات البيع وعلى مسؤوليتهم دون أن تتحمل إدارة الكتاب بالمحكمة الكلية اي مسؤولية.

ثامناً: يقر الراسي عليه المزاد أنه عاين العقار معاينة نافية للجهالة.

تنبيه:

1 - ينشر هذا الإعلان عن البيع بالجريدة الرسمية طبقاً للمادة 256 من قانون المرافعات.

2 - حكم رسو المزاد قابل للاستئناف خلال سبعة أيام من تاريخ النطق بالحكم طبقاً للمادة 277 من قانون المرافعات.

3 - تنص الفقرة الأخيرة من المادة 276 من قانون المرافعات على أنه "إذا كان من نزعت ملكيته ساكناً في العقار بقي فيه كمستأجر بقوة القانون، ويلتزم الراسي عليه المزاد بتحرير عقد إيجار لصالحه بأجرة المثل".

ملحوظة هامة:

يحظر على جميع الشركات والمؤسسات الفردية المشاركة في المزاد على القسائم أو البيوت المخصصة لأغراض السكن الخاص، عملاً بأحكام المادة 230 من قانون الشركات التجارية المضافة بالقانون رقم 9 لسنة 2008.

المستشار/ رئيس المحكمة الكلية

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الخميس	٩-١-٢٠٢٥	٤	٥٨٣٨

الوفيـــات

الوفيات

● شاكر علي حسين حاجيه، 73 عاماً، (شيع)، رجال: العزاء في حسينية القائم تلفون: 94741111، 99319010. نساء: حسينية القائم.

● نجيبه محمد صالح العوضي، زوجة/ خالد عبدالله الماجد، 76 عاماً، (شيعت)، رجال: العزاء في المقبرة. تلفون: 97848071. نساء: الصديق، ق5، ش315، م41. تلفون: 97366336، 97223920.

● عدنان عبدالله مبارك بوقريص، 76 عاماً، (شيع)، رجال: العزاء في المقبرة. تلفون: 66224406. نساء: مشرف، قطعة 6، شارع 3، منزل 1. تلفون: 66004800.

● عقاب حمد جلدو العنزي، 46 عاما، (شيع)، رجال: العزاء في المقبرة. تلفون: 55905000. نساء: جابر الأحمد، ق2، ش224، م5.

● زبيده غلوم شاه محمد، أرملة/ سيد أحمد السيد إبراهيم، 82 عاماً، (شيعت)، رجال: العزاء في مسجد الوزان، في منطقة مبارك العبدالله. تلفون: 99921411. نساء: سلوى، حسينية الولاية.

● سليمان عبدالرزاق علي الطيار، 87 عاماً، (شيع)، رجال: العزاء في المقبرة. تلفون: 22564680، 99958844. نساء: لا يوجد عزاء. تلفون: 22564680، 90986886.

● هناء محمد أحمد العيسى الحوطي، 48 عاماً، (شيعت)، رجال: العزاء في المقبرة. تلفون: 99776949، 66171161. نساء: الفاسية، ق7، ش71، م5. تلفون: 97668468.

● عبداللطيف عبدالله هوشان الماجد، 66 عاماً، (شيع)، رجال: العزاء في المقبرة. تلفون: 99042700، 99630305. نساء: قرطبة، قطعة 2، شارع 1، جادة 3، منزل 65. تلفون: 50311034، 66884416.

● علي فرحان حسان العنزي، 77 عاماً، (شيع)، رجال: العزاء في نسائم العشان، قطعة 5، شارع 1، منزل 58. تلفون: 50345344، 50440405. نساء: الجهراء، العيون، قطعة 1، شارع 9، منزل 71.

«إنا لله وإنا إليه راجعون»